الاحتلال يدفع بـ5 كتائب للقدس في «جمعة الغضب»

«21

تقدم للشرعية في تعز وشرقي صنعاء

«22

قطر.. إدمان الغدر

السعودية: نوفر جميع التسهيلات لحجاج ومعتمري قطر

قطر وإيران.. تكامل الأدوار في تدمير سوريا

الاقتصاد القطري يندفع نحو السقوط

الدول الداعية لمكافحة الإرهاب تطالب بإجراءات لإطفاء حرائق تنظيم الحمدين

الإمارات: حل مأزق قطر خليجي ومفتاحه السعودية

أنور قرقاش:

- التطاول والمناورة القطرية لا يمثلان استراتيجية
- الاعتماد على الخارج وتمييع المفاهيم سراب والحل في تغيير التوجه
- **لانا نسيبة:** لا عودة إلى الوضع السابق

ريم الهاشمي:

- على الدوحة اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف تمويل ودعم الإرهاب
- مطالبنا واضحة وتم تحديد مبادئ الوساطة والآن الكرة في ملعب الدوحة

■ دبي - البيان، نيويورك - وام

أكدت الإمارات العربية المتحدة أن رهان قطر على الحل الخارجي من قبيل الوهم والسراب، محذرة إياها من «درب الزلق»، معتبرة أنه من الحكمة أن تدرك الدوحة أن الحل خليجي، ومفتاحه السعودية، داعية إياها إلى التوقف عن المناورة والمكابرة والاستقواء بالحزبي والأجنبي، في حين شددت الدول العربية الداعية لمكافحة الإرهاب، على ضرورة أن توقف قطر دعمها للإرهاب والتطرف، مُشددة على أنها لن تنتظر أكثر من ذلك لكي تغير قطر من نهجها، وطالبتها باتخاذ إجراء «لإطفاء الحرائق التي أشعلتها قطر»، موضحة أن محاولات تدويل الأزمة لن يساعد تنظيم الحمدين في تحويل الانتباه عن القضية الرئيسة، وهي دعم التطرف، مؤكدة أن المطالب واضحة، وأن الكرة الآن في ملعب الدوحة.

وقال وزير الدولة للشؤون الخارجية، معالي د. أنور قرقاش، في تغريدات نشرها على حسابه في موقع التواصل الاجتماعي تويتر: «تمر كل أزمة بضبابية، مقصودة وغير مقصودة، فالمناورة والاعتماد على حل خارجي وتمييع المفاهيم سراب، ويبقى أساس الأزمة حياً، وملخصه تغيير التوجه». وأضاف «في أزمة قطر الممتدة، الرهان على الحل الخارجي ينحسر، وهو رهان واهم ينتقص ويهمش ضرر قطر على جيرانها، والتطاول والمناورة لا تمثل استراتيجية».

الحل خليجي

وأضاف وزير الدولة للشؤون الخارجية: «الخوف أن قطر التي انزلقت سياستها من التوسط بين الأطراف إلى تمويل ودعم التطرف، ستنزلق مجدداً عبر البوابة الخارجية، أوهام السيادة صعبة التصديق». وأكد معاليه أنه «وفي ظل إدراك المجتمع الدولي أن حل مأزق قطر خليجي، نبحث عن الحكمة لا المكابرة، كبير من يقول أخطأت بحقكم ومصلحتي ووجداني ضمن البيت الخليجي». وقال معاليه: «الحكمة أن تدرك الدوحة أن الحل خليجي ومفتاحه السعودية، المناورة والمكابرة والاستقواء بالحزبي والأجنبي (درب الزلق) الذي لا نتمناه للدوحة».

في الأثناء، عقدت معالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي وزيرة دولة لشؤون التعاون الدولي، بحضور كل من المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة، عبد الله المعلمي، والمندوبة الدائمة للدولة الإمارات لدى الأمم المتحدة، لانا نسيبة، إلى جانب ممثلين عن مملكة البحرين وجمهورية مصر العربية، إحاطة إعلامية في مقر البعثة الدائمة للدولة لدى الأمم المتحدة، بحضور 14 مراسلاً صحافياً معتمداً لدى المنظمة الدولية بنيويورك لمناقشة الأزمة الحالية بمنطقة الخليج العربي، وتداعيات قطع الدول الأربعة المعنية، علاقاتها مع قطر، بسبب تحريضها المستمر على التطرف وتمويل الجماعات الإرهابية.

وجرت الإحاطة الإعلامية أثناء زيارة معاليها إلى نيويورك، على رأس وفد للمشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

اتخاذ إجراءات

وذكرت معاليها في كلمتها الافتتاحية، أن «دعم وتحريض قطر للإرهاب والتطرف العنيف يجب أن يتوقف، وخاصة قيامها بتمويل وتمكين ونشر التطرف». وقالت إن الدول العربية الداعية لمكافحة الإرهاب لن تنتظر أكثر من ذلك لكي تغير قطر من نهجها.. وطالبت باتخاذ إجراءات «لإطفاء الحرائق التي أشعلتها قطر».

وأضافت أن «محاولات تدويل الأزمة عن طريق عرضها أمام محافل الأمم المتحدة المختلفة، لن يساعد قطر في تحويل الانتباه عن القضية الرئيسة، وهي دعمها المستمر للتطرف». وشددت على أن الوقت قد حان لكي تتوقف قطر عن محاولات تغيير الموضوع، والبدء في تغيير سلوكها.

وبالنسبة للخطوات المقبلة، أوضحت معالي الوزيرة ريم الهاشمي، إن «مطالبنا واضحة، وتم تحديد مبادئ الوساطة، والآن يتعين على قطر أن تأتي إلى طاولة المفاوضات.. إن الكرة في ملعبها».

حل دائم

من جانبه، أكد عبدالله المعلمي، أن أي حل دائم يجب أن يأتي من المنطقة، مشيراً إلى أنه لم تكن هناك أي مشاركة جدية من جانب قطر بشأن الاستجابة لقائمة المطالب المحددة التي قدمتها مجموعة الدول العربية في شهر يونيو الماضي.

وجدد إصرار الدول العربية الأربع على مراعاة هذه المطالب. وأكد أن أي عملية وساطة يجب أن تكون على أساس المبادئ الستة التالية التي تم الاتفاق عليها في اجتماع وزراء خارجية الدول العربية الأربع بالقاهرة بتاريخ 5 يوليو الجاري، وهي: الالتزام بمكافحة التطرف والإرهاب بكافة صورهما، ومنع تمويلهما أو توفير الملاذات الآمنة.. إيقاف كل أعمال التحريض وخطاب الحض على الكراهية أو العنف.. الالتزام الكامل باتفاق الرياض لعام 2013، والاتفاق التكميلي وآلياته التنفيذية لعام 2014، في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الالتزام بكافة مخرجات القمة العربية الإسلامية الأميركية التي عقدت في الرياض في مايو 2017، الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم الكيانات الخارجة عن القانون، مسؤولية كل دول المجتمع الدولي في مواجهة كل أشكال التطرف والإرهاب، بوصفها تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

لا مكان لقطر

من جهتها، أكدت السفيرة نسيبة، أنه لا مكان لقطر في مجلس التعاون الخليجي إذا كان لديها تعريف مختلف لـ «الإرهاب»، وقالت «نحن لن نعود أبداً إلى الوضع السابق، ويجب على القطريين أن يتفهموا ذلك».

وفي ما يتعلق بالمطالبة بوقف تحريض الجزيرة على التطرف، قالت نسيبة «إن الأمر لا يتعلق بتقييد حرية التعبير»، مشيرة إلى أن الصحافة ركزت كثيراً على هذا الموضوع، ما أدى إلى تناوله بطريقة خاطئة.

وأكدت أن الأمر يتعلق بضرورة امتثال قطر للقانون الدولي، بما في ذلك الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 1624، الذي يطالب جميع الدول بمنع التحريض على الأعمال الإرهابية. وقال ممثل مصر، إن قطر دأبت على زعزعة استقرار وتقويض الدول الأخرى في المنطقة، من خلال الدعاية والدعم الفعال للجماعات الإرهابية، وأضاف أن جميع التدابير الدبلوماسية التي تم اتخاذها تتفق تماماً مع القانون الدولي.

مسؤولون وناشطون يمنيون: الدوحة جهة معطلة لتحرير تعز

غباش: تآمر قطر مع «القاعدة» أزهق أرواح جنـ

■ موسكو، تعز ـ البيان، وكالات

كشف سفير الدولة في موسكو، عمر سيف غباش، فصولاً جديدة من التآمر القطري في اليمن ضد التحالف العربي لدعم الشرعية، حيث تتحمل قطر مسؤولية إزهاق أرواح جنود إماراتيين، عبر تزويد تنظيم القاعدة بتحركات القوات المسلحة الإماراتية، فيما اتهم مسؤولون وناشطون يمنيون، قطر، بالعمل على تعطيل تحرير محافظة تعز من الانقلابيين، وهو ما أقره القطريون بشكل مبطن، حين اعترف وزير الدولة القطري لشؤون الدفاع، خالد العطية، بأن بلاده لا تؤيد التحالف العربي، الأمر الذي اعتبره مسؤولون في الحكومة الشرعية اليمنية، أن مشاركة الدوحة في التحالف، جاءت ضمن تخطيط وتنسيق مع القوى الانقلابية المدعومة من إيران، وإعاقة عمليات التحالف العربي.

وقال سفير الإمارات العربية المتحدة في موسكو، عمر سيف غباش، إن تعاون قطر مع تنظيم القاعدة الإرهابي، أدى لاستشهاد جنود إماراتيين في اليمن، مشيراً إلى وجود تسجيلات من الميدان تثبت ذلك «لكنه ليس الوقت المناسب للإعلان عنها».

ورداً على سؤال مقدمة برنامج «هارد توك» في «بي بي سي»، قال السفير الإماراتي، إن هناك أدلة بالصوت والصورة على الدعم القطري للإرهاب في اليمن وليبيا وسوريا.

ورداً على سؤال عن عرض تلك الأدلة على الجمهور، أجاب: «ليس الوقت مناسباً»، مشيراً إلى أن دول الخليج حرصت على احتفاظ قطر «بماء الوجه»، حين أبقت اتفاقات 2013 و2014 التي وقعت عليها قطر سرية، وذلك على عكس ما فعلت قطر، حين سربت المطالب بعد تسلمها بساعات.

وفصل السفير عمر غباش ما جرى في اليمن، قائلاً إن قطر كانت ضمن تحالف دعم الشرعية، وتعرف معلومات قوى التحالف. وعندما كانت القوات المسلحة الإماراتية العاملة في اليمن تستعد لعملية ضد القاعدة، نقل القطريون موقع القوات الإماراتية وخططها للقاعدة، فوصل أربعة انتحاريين وفجروا أنفسهم في القوات الإماراتية.

دور تخريبي

وفي سياق الدور القطري التخريبي في اليمن، وخيانتها للتحالف العربي في اليمن، انتقد ناشطون يمنيون من محافظة تعز، محاولة دولة قطر تعطيل عملية تحرير محافظتهم من عناصر مليشيات الحوثي وصالح الانقلابية. وقالوا إن قناة الجزيرة وقنوات وصحف ومواقع تابعة لحزب الإصلاح اليمني، تسعى لتنفيذ أجندة دولة قطر القائمة على خيانة التحالف العربي في اليمن، من خلال بث تقارير كاذبة مغلوطة عن دور التحالف، لا سيما في مناطق الساحل الغربي.

واتهم الناشطون، دولة قطر، بدعم فصائل إرهابية في المناطق المحررة بمحافظتهم، بهدف إرباك جبهات القتال في الساحل الغربي والمواقع التي تشهد اشتباكات مستمرة بين المقاومة والجيش الوطني من جهة، وعناصر مليشيا الحوثي وصالح.

وقال مراقبون يمنيون، إن اهتمام قناة الجزيرة بالأحداث في تعز، وتسليط الضوء على مناطق الساحل الغربي، يعد من ضمن خطوات قطر التي خانت فيها التحالف العربي، الذي كان له دور بارز ومهم في التصدي للمد الإيراني، وتأمين منطقة باب المندب، وتحرير هذه المناطق وتأمينها وتمكين الشرعية.

وقال الناشط محمد مغلس: إن توكل كرمان وناشطي حزب الإصلاح ممن يهاجم الإمارات، مجرد مستأجرين يسيرون بعد قناة الجزيرة، ومثل ما تقول القناة، يتوجه القطيع وليس لهم أي رأي. وأضاف أنه قبل الأزمة الخليجية الأخيرة، لم يتجرأ أحد منهم على اتهام الإمارات بأي تهم من تلك التي يهذون بها الآن.

خنجر قطري

من جهته، استغرب وزير الدولة اليمني، صلاح الصيادي، في تصريح صحافي، من تصريحات وزير الدولة القطري لشؤون الدفاع، خالد العطية، التي قال فيها إن بلاده لا تؤيد التحالف العربي بقيادة السعودية لاستعادة الشرعية في اليمن. واتهم الصيادي الدوحة، بأن مشاركتها جاءت ضمن تخطيط وتنسيق مع القوى الانقلابية المدعومة من إيران، وإعاقة عمليات التحالف العربي.

وقال الصيادي إن «العطية اعترف بلسانه أنه لم تكن مشاركة بلاده إلا من خلال غرفة العملية، ووجود قواته على الحدود السعودية، ولا يتجنب الوزير اليمني اتهام

لقاء لوزراء إعلام الدول الأربع لوضع استراتيجية تواجه قطر إعلامياً

مكرم محمد أحمد لـ«البيان»: اجتماع عالٍ خلال يومين لبحث التحرك

إخراج الدوحة من مظلة مجلس «التعاون» أبرز الخطوات المرتقبة

لا تنازل عن المطالب.. ولا مؤشرات لاستجابة الدوحة

■ القاهرة ـ محمد خالد

كشف رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في مصر، الكاتب الصحافي البارز مكرم محمد أحمد، في تصريحات لـ«البيان» عن عدد من الخطوات التي تسعى الدول الأربع المقاطعة لقطر (الإمارات والسعودية والبحرين ومصر) لاتخاذها خلال الفترة المقبلة في ضوء عناد وإصرار الدوحة على مواقفها، من بينها مجابهة الدوحة إعلاميًا، وكذا بحث إمكانية إخراجها من مظلة مجلس التعاون الخليجي، مشددًا في السياق ذاته على أنه «لا تنازل عن المطالب»، في الوقت الذي أكد فيه على أنه ليست هنالك مؤشرات لاستجابة قطر أو نجاح الوساطة.

وأفاد مكرم محمد أحمد بأن اجتماعًا سوف يعقد في غضون اليومين المقبلين على مستوى تمثيل عالٍ بين الدول الأربع، وربما يكون في العاصمة المصرية «القاهرة» لمناقشة تطورات الأزمة وسبل التحرك المستقبلي. كما كشف عن انعقاد اجتماع مُهم لوزراء إعلام الدول الأربع قريباً للاتفاق على استراتيجية ورؤى إعلامية تجابه جهود قطر.

وقال الكاتب الصحافي المصري البارز نقيب الصحافيين المصريين الأسبق إن «ما أعرفه عن الموقف المصري أنه ما زال يؤكد على الالتزام بكافة الشروط التي وضعتها الدول الأربع، ومن بينها وقف شبكة قنوات الجزيرة القطرية، ووقف كافة صور التمويل لكافة جماعات الإرهاب، وأن تكون هنالك ضمانات ورقابة دورية ثابتة للتأكد من أن قطر سوف تلتزم بتنفيذ كل نقاط الاتفاق».

وتابع رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في مصر، قائلاً: «أرى أن الموقف حاليًا لا يؤشر على أن قطر سوف تستجيب للمطالب، فالدوحة تبدو لاتزال متمسكة

■ مكرم محمد أحمد

بموقفها المعاند، وترفض المطالب وتنكر إنكارًا تامًا صلتها بالإرهاب.. بينما الدول الأربع مصممة أيضًا على تنفيذ كافة المطالب والاشتراطات الـ 13 التي تم تقديمها لقطر، كما أنني لا أعتقد بأن الوساطة من الممكن أن تفعل شيئًا ذي بال في ظل عناد قطر».

ولفت إلى أن من بين الخطوات المرتقبة –وفق حديث مصدر مسؤول بدولة من الدول الأربع- هو البحث في إمكانية إخراج قطر من مظلة الدول الخليجية، استنادًا إلى اعتبار أنه لا يمكن أن تكون قطر داعمة للإرهاب وهي بنفس الوقت تحت مظلة الدول الخليجية، وأنه كانت أمام الدوحة فرصة لتختار الطريق الصحيح، لكنها فوتت تلك الفرصة، وبالتالي لا يمكن أن تكون تحت مظلة الدول الخليجية».

وكشف رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في مصر – في معرض تصريحاته لـ«البيان»- عن أن هنالك مشروعًا يجري بحثه وإمكانية تنفيذه وربما يشهد التنفيذ قريبًا، إذ يجتمع وزراء إعلام الدول الأربع قريباً في إطار اجتماعات دورية، يتفقون فيها على رؤى إعلامية واستراتيجية تجابه جهود قطر التي تغرق الإعلام الأوروبي، وتثبت تلك الرؤى مواقف شعوب الدول الأربع على المطالب، وأيضًا تبحث إمكانية أن يكون لتلك الاستراتيجية الإعلامية دور في إفساد محاولات أطراف كثيرة لتزييف الوعي العربي وتمزيق وحدة الدول الأربع.

وحول مدى إمكانية التوجه نحو الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة كخيار أمام دول المقاطعة في مجابهة الموقف القطري، قال نقيب الصحافيين المصريين الأسبق إن وجهة النظر المصرية المطلع عليها تؤكد أنه لابد أن تتم معاقبة الإرهاب وملاحقته في كل مكان، كي يتوقف، حتى لو ذهبنا إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وأردف أن«هذه وجهة النظر المصرية، لكن هل هنالك اتفاق بين الدول الأربع على تلك الخطوة؟ فليس لدي معلومات بشأن ذلك، غير أن مصر مصرة على ملاحقة الإرهاب أينما وجد، وأكدت على ذلك أكثر من مرة.

خبير عسكري إماراتي: قطر أرادت إنجاح المشروع الإيراني في اليمن

■ دبي ـ البيان

قال الخبير العسكري الاستراتيجي، العميد الركن خلفان الكعبي، إن هناك تعاوناً وثيقاً بين قطر وتنظيم القاعدة. وأشار، في لقاء مع قناة الإمارات، إلى سكوت تنظيم القاعدة عن وجود القاعدة العسكرية الأميركية في قطر، في حين كانت تصدر تهديداً وراء آخر حين كانت القوات الأميركية في المملكة العربية السعودية، لافتاً إلى أن هذا يعد مؤشراً واضحاً إلى صلات بين الدوحة و«القاعدة».

وعن تزويد قطر تنظيم القاعدة بمواقع جنود الإمارات في اليمن، قال إن القوات القطرية كانت عضواً في التحالف، وبالتالي لديها كل التفاصيل عن المواقع، والتفجيرات الأربعة التي استهدفت القوات الإماراتية التي أشار إليها سفير الدولة في روسيا كانت في أكتوبر 2015. وفي سبتمبر

■ خلفان الكعبي

2015، تعرضت قوات التحالف لحادث في مأرب، بعدها زوّدت القوات القطرية «القاعدة» بالإحداثيات، لأنها عضو في التحالف، ومع الأسف كان هدف قطر مختلفاً تماماً عن التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن.

وأردف الخبير العسكري الإماراتي: «كانوا يريدون إفشال التحالف العربي وإنجاح المشروع الإيراني في اليمن، وما قامت به قطر كان بإيعاز من إيران».

وأكد الكعبي أن تصريح وزير شؤون الدفاع القطري بأنهم كانوا مرغمين على الانضمام إلى التحالف، يؤكد أن الإجراءات التي قامت بها الدول العربية الداعية لمكافحة الإرهاب صحيحة. وأردف: «قطر مشاركة في التحالف وتتآمر على التحالف، وهذا ما عمله المنافقون في غزوة الخندق».

وأشار الكعبي إلى تصريح وزير الخارجية السعودي عادل الجبير بأن الهلال الأحمر القطري يستغل المساعدات لإرسال أسلحة ومعدات إلى الحوثيين. واختتم الكعبي بالقول: «لا نعرف ما يريده القطريون. هي تثبت خيانتها. بات اسم قطر مرتبطاً بدعم الإرهاب في كل العالم».

فؤاد الهاشم: قطر تعيش عقلية طاووسية وحان وقت كسر شوكتها

على الدول أن تكشف ما لديها من وثائق دعم قطر للإرهاب

■ دبي ـ البيان

أكد الكاتب الصحفي الكويت فؤاد الهاشم وجود دلائل على تورط قطر في تقديم معلومات ساعدت القاعدة في اليمن، مشيراً إلى أن النظام القطري يدعم الإرهاب في المطلق.

وقال الهاشم، في تصريحات لـ«سكاي نيوز عربية»، إنه «لا يوجد عاقل يحتاج إلى دليل على أن قطر تدعم الإرهاب، لكن بما أن تنظيم الحمدين اعتاد الكذب والنفي، فأنا أناشد الدول أن تكشف ما لديها من وثائق وإثباتات بشأن دعم قطر للإرهاب، كي ترى الشعوب وتدرك كل هذه الشواهد بالصوت والصورة، وحتى يرى الشعب القطري نفسه هذه الدلائل». وأضاف أن النظام القطري يدعم الإرهاب المطلق، وهو مستمر في ذلك. وأشار إلى أن مشاركة قطر في التحالف العربي هي مجرد رقم ولم يكن لها أي فعالية، بل على العكس كانت أداة سوء ومضرة. وذكر أن تصريحات وزير الدفاع القطري، التي قال فيها إن «قطر أُجبرت على المشاركة في التحالف»، تثبت إلى أي مدى بلغت الوقاحة في نظام الدوحة، وتؤكد أنهم يقفون في الخندق الآخر في مواجهة التحالف العربي. وشدد على أن لجوء النظام القطري إلى إيران يؤكد هذه الحقيقة، وأن «اللعب بات على المكشوف» في تحدّ لدول الخليج العربية. وأوضح أن سياسات قطر الحالية تنمّ عن «عقلية طاووسية» مغرورة، فهي معتدة بذاتها وتكابر، ولا تريد أن ترى ما جرّته سياساتها من ويلات على المنطقة، واستقوائها بإيران وتركيا. وأكد أن ذلك يؤكد أنها في «صحوة الموت»، ظانةً أنها ستصبح دولة عظمى، مختتماً بقوله إن «الأوان آن لكسر شوكتها».

ـــود إماراتيين في اليمن

شحنات سلاح

أعلن الناطق باسم القوات المسلحة الليبية، العقيد أحمد المسماري، أن الجيش يمتلك صوراً لطائرات شحن عسكرية قطرية محملة بالذخائر في مدينة مصراتة.

وقال: إن قطر حوّلت ليبيا إلى مسرح جريمة كبير، مشيراً إلى أن الجيش ضبط في حوزة الإرهابيين كاميرات مراقبة بعيدة المدى.

وحسب ما نقلت عنه وكالة الأنباء الليبية «وال»، أوضح المسماري أن قناة الجزيرة هي المنصة المفضلة للأعمال الإرهابية، مشدداً على أنه لا يوجد شك في أنها تدعم الإرهاب.

وأكد الناطق الليبي أن القيادة العامة للجيش ستزود المحكمة الجنائية الدولية بوثائق تُثبت تورط قطر بدعم الإرهاب في ليبيا. بنغازي - وكالات

الدوحة بتحديد أهداف داخل السعودية (نجران، وظهران الجنوب) للحوثيين، بدليل توقف هجمات المليشيات بعد خروج قطر من التحالف على الأراضي السعودية».

واعتبر الصيادي مشاركة قطر في التحالف، خنجراً مسموماً في ظهر التحالف العربي طوال الفترة الماضية، مشيراً إلى أن التصريحات تبين مدى قوة العلاقة بين الدوحة والحوثيين من جهة، وبين قطر وإيران من جهة أخرى.

من جهته، اعتبر وكيل وزارة الإعلام اليمنية، نجيب غلاب، في تصريح نشرته صحيفة عكاظ السعودية، تصريحات العطية بأنها السياسة الفعلية التي تحكم قطر في ما يخص الملف اليمني. وقال غلاب: «كانت عاصفة الحزم بوابة كبيرة للدوحة، لكي تعدل من سياستها، لكنها اتخذت من وجودها داخل التحالف مساراً لاستمرار تنفيذ سياساتها الفعلية للسياسات التي تم إعلانها، بعد أن أصبحت جزءاً من التحالف، ولكنها بطرق ملتوية، عملت على إعاقة التحالف، واشتغلت في أكثر من جانب، وبطريقة مضرة بتمسك لحمة الشرعية، وعملت على تسريب معلومات وإحداثيات وتمويل للحركة الحوثية ودعمها للقاعدة».

■ عادل الجبير مصافحاً نظيره البلجيكي | أ.ف.ب

الجبير: لن نتراجع ولا نتعجل الحل طالما لم تنفذ قطر المطالب

بروكسل ـ وكالات

أكد وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، أن موقف بلاده من قطر، يعود لدعمها وتمويلها الإرهاب والتطرف، مشيراً إلى أن المطلوب من الدوحة أن توقف دعم الإرهابيين وإيوائهم والتحريض، مشدداً على أنه لا تراجع في مواقف الدول الداعية لمكافحة الإرهاب.

وقال الجبير خلال مؤتمر صحافي في بروكسل مع نظيره البلجيكي ديدييه ريندرز، «لسنا في عجلة من أمرنا في مسألة مقاطعة قطر إذا لم تلبِ المطالب، ولن نتسامح مع الإرهاب والمتعاملين معه»، مشيراً إلى أن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب تريد من قطر وقف دعم الإرهابيين وإيوائهم والتحريض، وأن «مطالبنا من قطر تندرج ضمن السياسات الدولية في مكافحة الإرهاب». وأشار وزير الخارجية السعودي إلى أن «سياستنا هي صفر تسامح مع الإرهاب ومصادر تمويله». وذكر أن «القطريين استخدموا قناة الجزيرة، ووسائل إعلام أخرى لتمجيد الإرهاب والتطرف، والعمل على التحريض ونشر التطرف»، وأن الدوحة تسمح لوسائل إعلامها بنشر خطاب الكراهية والتحريض، لكنه أمل «أن تسود الحكمة قطر وتلبي مطالب وقف دعم الإرهاب». وأشار إلى أن «قطر تموّل وتحتضن شخصيات إرهابية من دول مختلفة على أراضيها»، مضيفا، أن «السعودية تأمل أن تغير قطر سياساتها، وتقبل بمطالب الدول الأربع».

وقال الجبير خلال لقائه مع وزير الخارجية البلجيكي، إن التصدي للإرهاب هو الذي دفع السعودية لمقاطعة قطر مع الدول العربية الثلاث الأخرى، وأن «موقف السعودية من قطر يعود لدعمها وتمويلها التطرف والكراهية»، مؤكدًا أن «السعودية لن تتسامح بنشر التطرف والإرهاب». وأضاف أن السعودية استضافت مؤتمر مكافحة الإرهاب بمشاركة 50 دولة «ونعمل على التصدي للإرهاب ومصادر تمويله وخطاب الكراهية»، وقال «لدينا علاقات قوية مع سائر الدول، ونتعاون استخباراتياً ضد الإرهاب».

وأوضح الجبير أن رؤية 2030 تحمل رؤية استراتيجية بعيدة لمستقبل السعودية. وقال إن للسعودية آلاف الطلاب والطالبات في أهم الجامعات العالمية، مشيراً إلى أن السعودية حققت قفزات كبيرة باتجاه مستقبل مستقر.

وفي الشأن اليمني، قال وزير الخارجية السعودي «نعمل دائما على زيادة المساعدات المخصصة لليمن»، مشيراً إلى أنه «عبرنا عن دعم السعودية لمساعي (المبعوث الأممي) ولد الشيخ أحمد في اليمن».

وعن إيران قال الجبير إن طهران «تواصل محاولات التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، وهي مستمرة بدعم الإرهابيين».

بدوره، قال وزير الخارجية البلجيكي: "نشجع على حوار خليجي داخلي". وأضاف أن بلاده تعمل مع السعودية على مكافحة التطرف والإرهاب. وأعلن أن الاتحاد الأوروبي منفتح على المساعدة في الحل، مؤكداً ضرورة التصدي لخطاب الكراهية.

مدافع وطائرات عسكرية تركية تصل إلى قطر

أعلنت مديرية التوجيه المعنوي بوزارة الدفاع القطرية، أول من أمس، عن وصول المجموعة الاستكمالية للدفعة السادسة من القوات التركية، لتنضم إلى القوات التركية الموجودة حالياً في الدوحة. وتضم هذه المجموعة، قيادات بالمدفعية وطائرتين من نوع «سي 17»، وعدداً من المدافع، وذلك وفقاً لوكالة الأنباء القطرية. وأوضحت الوكالة أن «المجموعة الاستكمالية باشرت فور وصولها، بإجراء مناورات وتدريبات مع القوات المسلحة القطرية».

في غضون ذلك، أكدت مصادر صحافية، وجود استنفار في الحرس الأميري القطري منذ توالي التطورات، وأن جميع أفراد الحرس في وضع الاستنفار حالياً، وتم رفض جميع الإجازات السنوية منذ بداية الأزمة في 5 يونيو الماضي. وألمحت المصادر إلى أن الحرس الأميري وعدداً من الأجهزة الأمنية في قطر، في حال أشبه بإعلان حال الطوارئ، إذ تم التشديد على جميع قادة الحرس بعدم منح أفراده أي إجازة، وأن يبقى الجميع على أهبة الاستعداد، مشيرة إلى أن مهمة الحرس الأميري الرئيسة، تعتمد على حماية القصور الأميرية بالدرجة الأولى، وجاء هذا الإجراء نوعاً من الاحتياط الأمني.

وذكرت المصادر أن الدوحة تعيش حالة أمنية خاصة، إذ تمت زيادة نقاط التفتيش في الشوارع، وزيادة أعداد الدوريات الأمنية. الرياض - وكالات

«وسيط الإرهاب» يبحث عن صفقة في عرسال اللبنانية

تلعب قطر دور الوسيط حالياً بين جماعتي حزب الله و«جبهة النصرة» الإرهابيتين، من أجل خروج مسلحي الجبهة من تلال عرسال على الحدود اللبنانية السورية.

ونقلت صحيفة «الجمهورية» اللبنانية في عددها الصادر أمس، عن مصادر وصفتها بأنها «دقيقة» أن مسؤول «جبهة النصرة» أبو مالك التلي، وافق على مغادرة تلال عرسال بشرط أن يحمل كامل أسلحته، وهو ما رفضه حزب الله الإرهابي الذي يسعى إلى السيطرة على تلك المنطقة لما لها من أهمية استراتيجية لداعميه في إيران. وأكدت الصحيفة أن جانباً من الوساطات التي جرت في هذه القضية شاركت فيها قطر، وقالت: إن «جبهة النصرة» لا تزال تتمسك بشروطها لاعتقادها أن قطر قادرة على تليين موقف «حزب الله». كما رشحت معلومات تشير إلى تدخل تركيا وسيطاً في هذه القضية.

ولطالما لعبت قطر دور الوسيط بين الجماعات الإرهابية، إذ كانت حاضرة في صفقات عديدة في سوريا بين جماعات إيران وأخرى مصنفة إرهابية مثل «جبهة النصرة»، وأحد أبرز تلك الصفقات ما يعرف باتفاق البلدات الأربع المحاصرة.

وجاء اتفاق البلدات الأربع (مضايا والزبداني وكفريا والفوعة) بعد صفقة أخرى عقدتها قطر مع ميليشيات إيرانية ناشطة في العراق وسوريا لتحرير مواطنين لها من الأسرة الحاكمة كانوا محتجزين في العراق.

ودفعت الدوحة بموجب تلك الصفقة مليار دولار لميليشيات إيران، ونال حزب الله الإرهابي نصيباً كبيراً منها. بيروت - وكالات

مطالبات نيابية بإحالة الملف إلى القضاء

«آسياسل» القطرية زودت «داعش» بخدمات الاتصال في العراق

■ بغداد - البيان

كشف نواب في البرلمان العراقي عن إحالة ملف قضية شركة «آسياسل»، المملوكة بنسبة أكثر من 70 في المئة لقطر إلى القضاء، بسبب كثرة مخالفاتها في مجال تقديم الخدمات للمواطنين المشتركين لديها، بينما طالب آخرون بفتح تحقيق حول قضية استمرار خدمة الاتصالات للشركة في المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي، محمّلين لجنة النزاهة مسؤولية التقصير وعدم القيام بواجباتها القانونية والإدارية التي نص عليها التشريع الدستوري، وعدم إجراء التحقيقات اللازمة التي تقتضيها الملفات للمخالفات المالية لشركات عدة منها شركة آسياسيل.

يذكر أن شركة الاتصالات القطرية «قطر تيليكوم»، تمتلك غالبية أسهم «آسياسل» التي تعد أكبر مشغلي الهاتف النقال في العراق، إذ يبلغ عدد مشتركيها نحو 12 مليون مشترك، وكانت قد تأسست عام 1999، في السليمانية، لتكون أول شركة اتصالات خلوية في العراق. وفي عام 2004، حصلت على رخصة العمل في عموم العراق، وأصبحت شركة مساهمة، بدخول عدد من المستثمرين العراقيين، وخاصة الأكراد، إلى أن دخلها الاستثمار القطري ليستحوذ على معظم أسهمها، ويستبدل معظم كادرها الرئيسي، بكادر فرضته شركة الاتصالات القطرية.

لجنة النزاهة

وقالت النائبة في البرلمان، نهلة الهبابي، في تصريح صحافي، إن «ملف شركة آسياسل أحيل إلى لجنة النزاهة للقيام بجميع الإجراءات القانونية والإدارية والقضائية بحق القائمين على الشركة، لكونها أثبتت الكثير من المخالفات في طريقة تقديم خدماتها للمستخدم».

من جانبه، قال عضو اللجنة القانونية صادق اللبان، إن «على السلطات الخاصة وهيئة الاتصالات والإعلام فتح تحقيق خاص لمعرفة أسباب بث خدمة الاتصالات في المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش، وحقيقة ارتباط الشركة بالإرهاب».

وأضاف أن «دولة قطر كانت ومازالت تمارس أدواراً سلبية ضد العراق، وساعدت على دعم الإرهاب في المنطقة، ولا شك أن أي مصلحة لقطر في العراق تدعم الإرهاب وحواضنه». وتابع اللبان: «إذا ما ثبت تورط شركة آسياسل في دعم تنظيم داعش في العراق، فسوف نطالب بطردها فوراً، ومصادرة كل أملاكها، وغلق مقارها ومعاقبة كل من تعاون مع الشركة».

■ استغلال قطري للنفوذ الاقتصادي لدعم الارهاب | أرشيفية

نفوذ في الحكومة

من جهة أخرى، قال عضو لجنة الخدمات في مجلس محافظة بغداد علي نعمة، إن «لجنة النزاهة البرلمانية فتحت ملف شركة آسياسل للاتصالات بسبب المخالفات الكثيرة التي سجلت على الخدمات المقدمة من قبل الشركة والشكاوى المقدمة من قبل مستخدمي الشبكة».

وأضاف أن «إغلاق الملفات المفتوحة لشركة آسياسل للاتصالات وعدم عرضها من قبل النزاهة للتحقيقات والمساءلة القانونية، تم من خلال بعض الشخصيات السياسية داخل الحكومة، لكونها المستفيدة من أسهم داخل الشركة»، مبيناً أن «الكثير من شركات الاتصالات مرتبط بعدد من الشخصيات السياسية المتنفذة داخل الحكومة».

ذراع قطر

فيما اعتبر النائب في البرلمان العراقي علي البديري، أن «على الحكومة العراقية أن تكون جادة في محاربة الدول التي تساند وتدعم الإرهاب، ويتوجب عليها مقاطعة شركة آسياسل التي تستثمر فيها قطر وإخراجها من العراق».

وقال: «لم يعد خافياً على المواطن العراقي أن آسياسيل باتت ذراعاً لقطر في العراق، ترفدها بالمعلومات، وتضغط عبر هذه الذراع على الحالة السياسية في العراق، لتحقيق الأغراض المبيتة لهذه الدولة، ولا يوجد ضمان في عدم استخدام مواردها في دعم الجماعات الإرهابية».

استهداف منظم لأمن البحرين عن طريق التنظيمات الإرهابية

قطر وحزب الله.. دعم في الخفاء ومقاطعة في العلن

■ المنامة ـ البيان، وكالات

العلاقة التي تربط قطر وحزب الله اللبناني المصنف إرهابياً قديمة وضاربة بجذورها، وتتجاوز العلاقة التصنيف الذي تضعه الدوحة للحزب كمنظمة علناً، وكساعد أيمن لها لتنفيذ مخططاتها التخريبية سراً، وظلت الدوحة تعقد معه الصفقات في الخفاء، وتمده بالدعم المالي والإعلامي، وفي دليل آخر على السياسة الخارجية المزدوجة للدوحة، كشفت التحقيقات التي أجرتها الأجهزة الأمنية في مملكة البحرين مع الخلية الإرهابية، التي تتخذ من العمل الحقوقي ستاراً، عن ارتباط الدوحة وحزب الله وتنسيقهما لتخريب المنطقة والنيل من سمعة بلدانها. فالعديد من المؤسسات والمنظمات الحقوقية في العالم التي ترفع شعارات الثورة والنضال وحقوق الإنسان تدار بالمال القطري، وتزوّد بمعلومات مغلوطة عن أوضاع بلدان، ونشر أخبار كاذبة للإضرار بالأمن الوطني والنظام العام.

نشاط في البحرين

وتمكنت الأجهزة الأمنية في مملكة البحرين من ضبط أربعة متهمين، أسّس أحدهم ما يسمى بـ«مرصد المنامة لحقوق الإنسان»، وتلقى دعماً مادياً من حزب الله اللبناني، للعمل من خلال المرصد الذي أنشئ، ليكون واجهة وستاراً لدعم الأعمال الإرهابية التي يقوم بها داخل البحرين.

ونظراً إلى العلاقة التي تربط قطر بميليشيات حزب الله منذ زمن بعيد، برغم أنها تصنّفه منظمةً إرهابيةً، وتعقد معه الصفقات في الخفاء التي بدأت بتمويل إعادة إعمار عدد من القرى المدمرة في جنوب لبنان، وصولاً إلى عمليات الوساطة في الإفراج عن الرهائن اللبنانيين في سوريا، إضافة إلى اتصالات قطر السرية مع حزب الله، كشفت التحريات أن المتهمين الذين تم القبض عليهم في البحرين هم من المرتزقة الذين تخابروا وتلقوا أموالاً قطرية عن طريق منظمة تمارس نشاطاً إرهابياً، للقيام بأنشطة ضد مملكة البحرين والتعدي على قوات الأمن والممتلكات العامة.

ضيف الحزب

لعل المحطة الأبرز التي جعلت حزب الله يستقوي على سائر الفرقاء اللبنانيين كانت بعد الزيارة التي قام بها أمير قطر السابق حمد بن خليفة للبنان. ففي عام 2010 حلّ ضيفاً على جنوب لبنان معقل حزب الله الأبرز، حيث قام بجولة على القرى التي أسهمت قطر في إعمارها بعد الحرب مع إسرائيل في العام 2006.

واستُقبِل أمير قطر بترحاب كبير في البلدات التي مر فيها، كما نظّم له "حزب الله" استقبالاً شعبياً مشهوداً في معقله؛ "بنت جبيل".

استغلال المنظمات

ومن خلال التحريات التي قامت بها الأجهزة المعنية في البحرين، تبين أن مؤسس التنظيم الإرهابي يتلقى الدعم المادي لتسيير أعماله الإرهابية من حزب الله اللبناني، عن طريق شخص بحريني الجنسية يعمل لمصلحة الحزب المذكور ويقيم في لبنان، كما تبين أن حزب الله يدعم عدداً من الأشخاص الذين ينتمون إلى منظمات حقوقية مزعومة، بهدف إرسال تقارير مفبركة ومزوّرة عن البحرين والسعودية والإمارات، لتشويه سمعة تلك الدول، والنيل من هيبتها أمام الرأي العام الدولي، والإضرار بمصالحها القومية، من خلال عقد مؤتمرات دولية تضم أعضاء منظمات حقوقية من مختلف أنحاء العالم.

كما كشفت التحقيقات تورط إحدى المتهمات، التي تتخفى تحت العمل الحقوقي، في التواصل والتعاون مع مؤسسة الكرامة لحقوق الإنسان، التي سبق إدراج اسم مؤسسها في القوائم التي حواها بيان الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، وكذلك أدرجته وزارة الخارجية في قوائمها الإرهابية لصلاته بتنظيم القاعدة، المتهمة بتورطها في تزويد مؤسسة الكرامة بمعلومات وأخبار كاذبة ومغلوطة عن الأوضاع في البحرين.

من كل ذلك، يتكشف دور قطر التخريبي الذي يتخذ في كل الحالات النمط نفسه القائم على تمويل ودعم قوى وجماعات إرهابية، ودفعها إلى ارتكاب أعمال إرهابية، سعياً لتقويض الأمن والاستقرار، والنيل من هيبة الدول ومؤسساتها، والسعي إلى إسقاط نظم حكم عربية أو إضعافها، أو إبقائها غارقة في الفوضى والصراعات، وتجنيد القدرات الإعلامية من أجل تنفيذ المخطط التخريبي.

دعم للإرهابيين ورعاية للتغيير الديموغرافي

قطر وإيران.. تكامل الأدوار في تدمير سوريا

■ ملايين السوريين تشردوا نتيجة استيلاء الإرهابيين على مناطق المعارضة بدعم قطري | أرشيفية

■ حلب، اسطنبول ـ البيان

بدأ الدور القطري التخريبي في الأزمة السورية منذ أن بدأت تضخ الأموال والسلاح إلى الشعب السوري ودفعه إلى العنف والتدمير، ولعب الدور التحريضي الذراع «العسكري» للدوحة قناة الجزيرة، مهندسة الحقد والكراهية في العالم العربي والإسلامي.

ونتيجة هذا التحريض والكراهية الذي تولت قيادته قناة الجزيرة، تكالبت على سوريا كل قوى التطرف في العالم، وهنا التقت النوايا القطرية والإيرانية في تدمير هذه الدولة وتحويلها إلى جماعات عنف وقتل وتدمير بذريعة التغيير.. قطر تمول بالمال وإيران تندفع إلى سوريا بميليشياتها الطائفية ليكون الخاسر الأول الشعب السوري.

تشابه الأدوات

من يتتبع المشهد السوري على مدار السنوات الست الماضية، يدرك تماما التوافق الإيراني القطري من أجل تدمير الدولة السورية، وليس النظام، والنيل من البنية التحتية.

بل إن الأدوات المستخدمة في هذا التدمير تتشابه إلى حد كبير بين الدوحة وطهران، ولعل أبرز هذه الأدوات هي الميليشيات المأجورة التي تعمل بالدولار من أجل تدمير المجتمع السوري بشكل ممنهج.

وأكثر من مرة انفضحت قطر على العلن بسياساتها تجاه سوريا، وكذلك انكشف الغطاء عنها في أكثر من حادثة، تبين بما لا يدع مجال للشك دورها القذر مع إيران في سوريا.

شاركت قطر من خلال أجهزة الاستخبارات بأسوأ عملية تغيير ديموغرافي في سوريا، المعروفة بعملية (كفريا الفوعة- الزبداني)، بل كانت المهندس الأول لهذه العملية.

واللافت في الأمر، أن قطر دبرت هذه العملية بالتنسيق مع ميليشيات حزب الله اللبناني والحرس الثوري الإيراني، حيث كانت إيران تسيطر على منطقة الزبداني بينما ميليشيات حزب الله تحاصر المدنيين على الحدود السورية اللبنانية.

وقد استضافت الدوحة في شهري فبراير ومارس من العام الحالي العديد من اللقاءات تضم ضباطاً إيرانيين ومسؤولين عسكريين من حزب الله اللبناني، مع مسؤولين من أحرار الشام وجبهة النصرة المسؤولة عن حصار كفريا والفوعة.

وبحسب مصادر في المعارضة السورية، فضلت عدم الكشف عن اسمها، أكدت أن الدوحة دفعت 50 مليون دولار لأحرار الشام، بينما قدمت أكثر من مئة مليون دولار لميليشيا حزب الله والحرس الثوري الإيراني لإتمام هذه الصفقة.

ووصفت هذه العملية بأنها أكبر عملية تغيير ديموغرافي في سوريا منذ بداية الأزمة لحماية النظام السوري وتحقيقا لرغبة إيران في الانتشار الشيعي على محيط مدينة دمشق.

وتؤكد المصادر أنه لولا الدور القطري، وجمعها بالمتناقضات بين أحرار الشام التي تدعي أنها «فصيل ثوري»، بينما تتحالف مع جبهة النصرة الإرهابية لما تمت هذه الصفقة، بل أن قطر أصرت على هذه الصفقة على مدار ثلاثة أشهر من اللقاءات السرية بين الطرفين.

التنسيق الأمني

ومن خلال الدور القطري تمت الصفقة الدنيئة بترحيل أهالي المنطقتين مقابل منح كل من تنظيم النصرة وأحرار الشام مبالغ مالية.. وبالفعل تمت العملية وبالتالي مولت قطر بصورة غير مشروعة تنظيم القاعدة بمبلغ هائل يكفي التنظيم للحياة أكثر في سوريا.

ووفقا للمصادر المتابعة للشأن السوري الداخلي، قالت لـ«البيان» إن العملية التي أبرمتها الدوحة، كانت تهدف قطر من خلالها إلى تقوية تنظيم جبهة النصرة (التي غيرت اسمها إلى هيئة فتح الشام) في ظل تزايد الضغط الدولي على التنظيم وإعلان التحالف الدولي الحرب ضده، وكذلك الأمر السماح لهذا التنظيم بابتلاع بقية التنظيمات الأخرى، وبالفعل كان هذا ما حدث بعد تحولات الجولاني المزعومة واستلام المال القطري، حيث فتحت النصرة النار على الفصائل المعتدلة في الريف الغربي من حلب وكذلك هاجمت بعض الفصائل في ريف إدلب.

الشواهد على العلاقة الوثيقة بين قطر وجبهة النصرة، علاقة مفضوحة لدى أوساط المعارضة السورية، حتى أن قيادات عسكرية من هيئة الأركان السورية السابقة طلبت من قطر أن تتعامل بشكل مباشر معها فيما يتعلق بالتمويل وتقديم السلاح إلا أن قطر أصرت على أن تتعامل بشكل منفرد.

ومن هنا يمكن التساؤل مرة أخرى، كيف لقطر أن توفق في علاقاتها في سوريا بين العلاقة مع أحرار الشام وجبهة النصرة من طرف، وبين ميليشيا حزب الله اللبناني والحرس الثوري الإيراني من جهة أخرى.

هناك العديد من المراقبين السوريين، يرون أن تكامل الدور القطري والإيراني واضح في تدمير سوريا، وبالفعل كل الفصائل التي تسيطر عليها الميليشيات المدعومة من قطر يبدو فيها حجم التدمير والخراب واضحا، وكذلك الحال بالنسبة للمناطق التي تقع تحت سيطرة الحرس الثوري الإيراني.

أذرع الدوحة المزدوجة

ولعل الخريطة السورية واضحة في هذا الأمر، على سبيل المثال إدلب وحلب حين كانتا تحت سيطرة المعارضة المدعومة من قطر، في المقابل من يتابع المناطق الخاضعة لسيطرة الحرس الثوري الإيراني تلقى ذات المصير من التدمير والخراب، مثل الزبداني ومضايا وبعض مناطق ريف دمشق.

وفي ذروة الحرب الأهلية في سوريا والصراع الدامي، ووسط تسليح كل من إيران وقطر أطراف الصراع في سوريا، أقدمت الدوحة وطهران على توقيع اتفاقية صادمة بين الأجهزة الأمنية، ففي أكتوبر 2015 اتفقت الدوحة وطهران على توقيع اتفاق أمني عسكري تحت مسمى «مكافحة الإرهاب والتصدي للعناصر المخلة بالأمن في المنطقة»، بينما يعبث البلدان بأمن المنطقة وأرواح الشعوب.

وتشير المعلومات إلى أن قائد حرس الحدود الإيراني قاسم رضائي التقى بمدير أمن السواحل والحدود في قطر علي أحمد سيف البديد، في أكتوبر 2015 ووقعا تلك الاتفاقية بالإضافة إلى اتفاقية تعاون لـ«حماية الحدود المشتركة» بين البلدين، وذلك بعد عقد 12 اجتماعا سبق آخر اجتماع لمسؤولين أمنيين للبلدين في 2015، وشمل الاتفاق الأمني العسكري «إجراء تدريبات عسكرية مشتركة».

الثمن في حلبوقد تزامنت هذه الاتفاقية برفع مستوى الدعم العسكري للقوى المتصارعة في سوريا، حيث دفعت الدوحة الفصائل المتطرفة للتقدم في مدينة حلب وبالتحديد حلب الشرقية، وبالفعل تم التقدم وسيطرة الفصائل المتطرفة على حلب الشرقية، بينما التزمت إيران الصمت من خلال الفصائل، في صمت على ما يبدو لتحضير عمل عسكري واسع والقضاء على هذه الفصائل، ومن ثم تدمير مدينة حلب.

في نهاية العام 2016 اشتد التحدي بين الفصائل المسلحة وبين قوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية حول معركة حلب، وقد ارتفع التمويل القطري للفصائل المتطرفة قبيل ما يسمى بمعركة حلب، وقد أكدت مصادر في المعارضة السورية لـ«البيان» أن التمويل القطري والتسليح آنذاك بلغ مستوى لم يبلغ من قبل، حينها ظنت المعارضة أنها قادرة على السيطرة، لكنها لم تعلم أن هذا التمويل من أجل إطالة أمد التدمير بينما تزحف الميليشيات الإيرانية نحو حلب الشرقية.

وفي نهاية ديسمبر من العام 2016 أصدرت الفصائل بيانا قالت فيه إنها لن تترك الأحياء الشرقية من حلب، وأنها ستقاتل حتى النهاية بعد ان تلقت ضمانات من الاستخبارات القطرية أن التسليح سيستمر حتى نهاية المعركة، بينما كان رجال الاستخبارات القطرية ينسقون بشكل مباشر مع الجانب الإيراني لتدمير حلب وإخراج المعارضة بعد أن تتحول المدينة إلى ركام، خصوصا وأن قطر زودت المعارضة في الآونة الأخيرة بأسلحة ذات قوة تدميرية أعلى.

وفي ذلك الوقت، قال زكريا ملاحفجي المسؤول في المعارضة السورية إن جماعات المعارضة أبلغت الولايات المتحدة أنها لن تترك حلب ردا على دعوة موسكو لإجراء محادثات مع واشنطن بشأن انسحاب كامل لمقاتلي المعارضة من الأحياء الشرقية في المدينة المحاصرة. في هذه الأثناء، اتفقت إيران وقطر أن تدفع الدوحة بانسحاب المعارضة ورفع وتيرة القصف على المناطق التي تسيطر عليها، وبالفعل هذا ما حدث تماما، ارتفعت وتيرة القصف وأوقفت قطر تزويد المعارضة بالسلاح، حتى اختلفت الفصائل فيما بينها، وفي لحظة أسرعت جبهة النصرة أبرز الفصائل الإرهابية التصاقا بقطر إلى الهروب من حلب باتجاه مدينة إدلب بضمانات روسية، وتركت المدينة مدمرة لا تنفع لأدنى مقومات الحياة.

ونتيجة العبث الإيراني القطري بدماء الشعب السوري، وقعت أكبر كارثة إنسانية في العصر الحديث حسب تعبير الأمم المتحدة في حلب، بل أن البعض وصف ما جرى في حلب بـ«الجحيم الأرضي».

تورط بالدم

تؤكد أرقام صادرة عن الأمم المتحدة أنّ عشرات الآلاف غادروا منازلهم نازحين إثر تقدّم قوات النظام في عدد من أحياء حلب، توجّه جزء منهم إلى مناطق سيطرة القوات الكردية في حيّ الشيخ مقصود، فيما ذهب آخرون إلى مناطق سيطرة النظام.

لقد تورطت الأيادي القطرية بالدم السوري من الشمال إلى الجنوب، وباتت البصمات القطرية مشبوهة مع الأصابع الإيرانية، تعمل بشكل متناغم يتحاربون على المنابر في النهار ويخططون لتدمير سوريا في الليل، وكانت النتيجة هروب الشعب السوري إلى أوروبا والدول المجاورة في المخيمات بفضل النوايا القطرية والإيرانية القاتلة والظالمة بحق الشعب السوري.

التآمر القطري على غوطة دمشق

■ اسطنبول- البيان

بعد أن عملت قطر على فرض هيمنة جبهة النصرة الإرهابية التي شكلت فيما بعد جبهة ما يسمى بـ«فتح الشام»، اتجهت الاستخبارات القطرية بدورها التخريبي إلى الغوطة الشرقية لتزرع فصائل متطرفة أيضا مثل فيلق الرحمن، من أجل الاقتتال مع الفصائل الأخرى في الغوطة. وأوعزت قطر لفصائلها المتطرفة بالقتال مع جيش الإسلام في صيف 2016 وكانت النتيجة، مقتل أكثر من 500 شخص عندما اندلع قتال بين «جيش الإسلام» و«فيلق الرحمن».

أوجدت الدوحة الفوضى في مناطق الغوطة الشرقية عبر جهاز الاستخبارات، وهذا الأمر دفع القوات الحكومية السورية لتحقيق مكاسب ميدانية في ريف دمشق، وبالفعل تقدمت القوات الحكومية وسيطرت على مناطق واسعة، بينما كانت قطر منشغلة بالفتنة بين المتطرفين والمعارضة، تنفيذاً للأجندة الإيرانية. ووقعت في هذه الاشتباكات المئات من القتلى من المدنيين. سادت الفوضى في الغوطة الشرقية على أبواب دمشق، وبات الحصار يضيق على المدنيين، بينما استمرت قطر بدعم الفصيل المتطرف فيلق الرحمن، وفي الشهر الرابع من العام 2016 خرجت تظاهرات ضد القوى المتطرفة، ما دفع «جيش الإسلام» وفيلق الرحمن إلى تفريق المظاهرات المدنية بالرصاص الحي في غوطة دمشق الشرقية.

وقد وقع خلال هذه التظاهرات العديد من القتلى بنيران القوى المتطرفة المدعومة من قطر، واستمرت المجازر بحق المدنيين حتى انكشف الدور القطري القاتل بحق الشعب السوري، ودعت الدوحة في يونيو من العام 2016 حلفاءها فيلق الرحمن ومعه «جيش الإسلام»، المتنازعان على مناطق النفوذ في الغوطة الشرقية قرب دمشق، إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، وجاء الفصيلان إلى الدوحة بطائرة خاصة وبقيت المشاورات بينهما لمدة أسبوع، ليعلن الطرفان وقف إطلاق النار.

لم تتوقف قطر عن العبث بأرواح المدنيين السوريين ونشر التطرف بين المدنيين، وأوعزت إلى فصيلها الرئيسي في الغوطة «فيلق الرحمن» إلى الاندماج مع ما يسمى هيئة تحرير الشام التي تعتبر جبهة النصرة العضو الفاعل فيه، وكما فعلت في محافظة إدلب ببسط سيطرة النصرة على المدينة، عمدت الدوحة إلى بسط سيطرة جبهة تحرير الشام الإرهابية على ريف دمشق، ودخلت الغوطة في مرحلة من التطرف والقمع والإرهاب من البوابة القطرية. وحتى هذه اللحظة، تقوم هذه الفصائل بالعنف بحق المدنيين، وتحولت الغوطة بسبب الدعم القطري للفصائل المتطرفة إلى سجن كبير، فمن جهة قمع الفصائل المتطرفة ومن جهة أخرى حصار قوات النظام السوري. ووقع الشعب السوري بين دائرة القتال المشتعلة بين الفصائل المتطرفة وبين قوات النظام والميليشيات الإيرانية وحزب الله اللبناني من جهة أخرى.

خبراء وأكاديميون: على الدوحة الاستجابة لمطالب جيرانها

■ لندن ـ سعيد جوهر

لاتزال الأزمة الخليجية بين الدول العربية الداعية لمكافحة الإرهاب وقطر مستمرة بين شد وجذب. تتداخل الخيوط وتتعقد مع دخول أطراف اقليمية ودولية لحل تلك المعضلة التي تهدد المنطقة الخليجية ككل. تحاول الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا وألمانيا وفرنسا من خلال جولات وزراء خارجية كل تلك الدول إلى المنطقة لمحاولة وضع نهاية للمسرح المشتعل ولا توجد أي بادرة لحلحلة الوضع في الوقت الراهن. هناك تناقض في الموقف الأميركي من القضية بين تصريحات الرئيس دونالد ترامب والبيت الأبيض من جانب ووزير الخارجية ريكس تيلرسون من جانب آخر. يضاف إلى ذلك ضعف الموقف الأوروبي من القيام بأي شيء عملي.

وبخصوص الموقف الأميركي من الأزمة يرى مدير مركز الحوار العربي- الأميركي في واشنطن، صبحي غندور، أن التناقض بين تصريحات الرئيس ترامب ووزير الخارجية ريكس تيلرسون قد يكون توزيع أدوار. ويرجع ذلك إلى المصالح الأميركية مع الدول أطراف النزاع. فبعد زيارة وزير الخارجية القطري إلى واشنطن وعقد صفقات اقتصادية وعسكرية بين قطر والولايات المتحدة، لم يعد هناك حماس لدى الولايات المتحدة لتأخذ موقفا لأي طرف. وأضاف غندور أن الولايات المتحدة تحرص على حل المشكلة في البيت الخليجي من خلال الكويت.

ويرى الصحافي المقيم في لندن، أحمد أصفهاني، أن هناك تفسيرين لتناقض الموقف الأميركي ازاء الأزمة. التفسير الأول هو تبادل أدوار بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية. أما التفسير الثاني فهو تخبط الإدارة الأميركية والخلاف بين ترامب من جانب ورؤية وزارة الخارجية.

وبخصوص ضعف الموقف الأوروبي يرى أحمد أصفهاني أن ضعف الموقف يرجع إلى ضعف دول أوروبا في فعل شيء ازاء هذا الملف. فكل تصريحات وزراء خارجية بريطانيا وألمانيا وفرنسا تؤكد على الحل السياسي وتستبعد الخيار العسكري. ليس لأوروبا تأثير في هذا الملف والتأثير الأكبر هو للولايات المتحدة.

أما علي صعيد حل الأزمة في ظل تمسك الأطراف المتنازعة بمواقفها ولاسيما الدول المقاطعة بالرغم من محاولات قطر التقليل من الضغوط عليها فيرى صبحي غندور أن الحل يكمن في التفاوض. ويضيف: «الخيارات أمام قطر محدودة ونحن مازلنا في مرحلة التفاوض وبالتالي سيكون الحل عبر تقديم تنازلات وخطوات جادة لحل الأزمة».

ويقول أحمد أصفهاني: «أعلم من اتصالاتي خروج قيادات من حماس من قطر، ولكن تلك التنازلات ليست كافية من أجل تغيير موقف الدول الخليجية الاخري ومصر ازاء قطر. يجب أن تقوم قطر بأكثر من ذلك من أجل حلحلة الوضع الراهن. يبقي التصعيد الدبلوماسي والسياسي من قبل السعودية والإمارات والبحرين ومصر هو الخيار الوحيد لان الحل العسكري غير مطروح على الطاولة.

وأخيراً يرى مدير مركز الدراسات الدولية حول إدارة الأزمات بجامعة القاضي عياض بالمغرب، الدكتور ادريس لجريني، أنه على قطر أن تستوعب أن عليها أن تقدم رسائل ايجابية وموضوعية لجيرانها مثل وقف الإعلام المعادي ودعم بعض المنظمات والشخصيات التي ترى جيرانها أنها خطر على المنطقة وعلى أمن مواطنيها. ويضيف أن الأزمة الراهنة ليست جديدة ولكنها بدأت عام 2014 عندما استدعت بعض الدولة الخليجية سفراءها في قطر. ومن هنا يجب احتواء تلك الأزمة قبل استفحالها».

زجت بمئات المتطرفين في جبهات القتال

قطر تدير شبكات تجنيد الإرهابيين في أوروبا

■ تونس ـ الحبيب الاسود

لم تترك الأيادي القطرية مكاناً إلا وزرعت فيه الخراب والفوضى عبر شبكات إرهابية ممتدة حول العالم. وبلغ التورط القطري في هذا المجال أنها ترعى دورة العمل الإرهابية من بدايتها إلى نهايتها، من الإغواء والتجنيد حتى التنفيذ. وكان آخر الحلقات التي تم الكشف عنها الدور القطري في تجنيد الشبان من فرنسا وإرسالهم إلى مناطق القتال في شمال أفريقيا.

وأعلن مدير عام المخابرات الفرنسية الأسبق إيف بونى، أن عناصر جهاز الاستخبارات الفرنسية رصدوا منذ سنوات وجود أياد قطرية خلف سفر الشباب الفرنسى للتدريب في معسكرات تمولها الدوحة في تونس ومدينة «درنة» الليبية ثم تسفيرهم إلى تركيا ومنها إلى جبهات القتال في سوريا والعراق.

وقال بونى خلال مشاركته بمؤتمر «الاستثمارات القطرية في أوروبا بين السياسة والإرهاب - فرنسا نموذجاً»: «إن ضباط الاستخبارات رفعوا تقارير بهذا الشأن إلى متخذي القرار، لكن لم يتم التحرك وذلك لسيطرة النظام القطري على استثمارات ضخمة في القارة الأوروبية» مردفاً أن ضباط الاستخبارات قد رفعوا تقارير بهذا الشأن إلى متخذي القرار، لكن لم يتم التحرك وذلك لتوغل النظام القطري وسيطرته على الاستثمارات بحجم ضخم في القارة الأوروبية بالكامل وخاصة في عهد الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولاي ساركوزي.

خريطة التجنيد

وكانت تقارير استخباراتية فرنسية أشارت إلى أن قطر متورطة بشكل رئيسي في دعم الإرهابيين من جماعة «التوحيد والجهاد»، بشمال مالي، كما تحدثت عن تدريب العشرات من الفرنسيين في مناطق ليبية بين العامين 2011 و2014، وأن قطر شاركت بدور مهم في استقطاب وتجنيد وتدريب مقاتلين من دول شمال أفريقيا وآخرين يحملون جنسيات أوروبية وينحدرون من أصول مغاربية ثم تسفيرهم من ليبيا إلى سوريا عبر الأراضي التركية، وأن الجماعة الليبية المقاتلة المرتبطة بتنظيم القاعدة، والتي يتزعمها الإرهابي عبد الحكيم بلحاج، وجماعة الإخوان في ليبيا، كانتا تشرفان على مخيمات التدريب في مناطق ليبية مثل الزنتان ومصراتة وصبراتة وزليتن وسرت وبنغازي ودرنة.

وفي يونيو الماضي، نشر الجيش الوطني الليبي وثائق مسربة، تكشف عن تدريب أعداد كبيرة من شباب دول شمال أفريقيا ومن أوروبيين ينحدرون من أصول مغاربية قبل تسفيرهم للقتال في سوريا والعراق. وقال الناطق باسم القوات المسلحة الليبية أحمد المسماري إن سفارة قطر في طرابلس كانت تشرف مباشرة على عمليات الاستقطاب والتجنيد والتدريب والتسفير، مضيفاً أن ميليشيات مسلحة ليبية ذات صلة مباشرة بنظام الدوحة كانت تتولى تدريب المقاتلين.

وفي أكتوبر 2014 طلبت أجهزة الأمن الفرنسية من نظيراتها الجزائرية والتونسية والمملكة المغربية معلومات حول وجود مواطنين فرنسيين من أصول مغاربية في دولهم الأصلية، بعد اختفائهم في ظروف غامضة، والاشتباه في تنقلهم للقتال في سوريا، وقبل ذلك، أقر وزير الداخلية الفرنسي السابق ايمانويل فالس بوجود فرنسيين يقاتلون في سوريا إلى جانب المجموعات الإرهابية المسلحة، مصنفاً هؤلاء بالأعداء لفرنسا لدى عودتهم إليها.

وقال فالس إن عددهم 50 وربما أكثر من ذلك ومازالوا هناك إضافة إلى وجود أربعين آخرين يتنقلون، لافتاً إلى أن أجهزة الأمن الفرنسية تراقب 30 مقاتلاً عادوا إلى فرنسا من سوريا في وقت سابق إلا أن العدد تضاعف مرات عدة فيما بعد.

أذرع قطر

وبحسب تقارير أمنية، فإن أطراف مرتبطة بقطر في فرنسا مثل الجمعيات الخيرية وبعض أئمة المساجد، قاموا منذ العام 2011 باستقطاب وتجنيد شبان من أصول مغاربية، جرى تسفيرهم في مرحلة أولى إلى ليبيا مروراً بتونس في ما بين العامين 2011 و2013، حيث تم تدريبهم على حمل السلاح، قبل نقلهم إلى الأراضي السورية مروراً بتركيا.

وفي نوفمبر 2015 أعلن مسؤول في مكتب مدعي باريس اعتقال مواطنين فرنسيين اثنين بعد الاشتباه بأنهما أرادا الانضمام لمعسكر تدريب تابع لتنظيم داعش في ليبيا قبل التوجه لسوريا، بينما أبرزت تقارير إعلامية تونسية أن تونس تحولت أثناء مرحلة حكم الترويكا بقيادة حركة النهضة، إلى نقطة عبور للإرهابيين نحو ليبيا، وكذلك إلى أهم مصدر للمسلحين الذين كانوا يتلقون تدريبات داخل الأراضي الليبية على يد الميليشيات المسلحة المرتبطة بقطر، والتي تقوم في ما بعد بنقلهم إلى سوريا، وأن عشرات من الجنسيات الأوروبية بما فيها، الجنسية الفرنسية، كانوا اختاروا الانضمام إلى جماعات إرهابية تنشط داخل ليبيا وفي شمال مالي، إضافة إلى مئات ممن انضموا إلى جبهة النصرة في سوريا وإلى تنظيم داعش في سوريا والعراق.

وكانت أجهزة الأمن الفرنسية طلبت من نظيراتها الجزائرية والتونسية والمغربية معلومات حول وجود مواطنين فرنسيين من أصول مغاربية في ظروف غامضة، وأشارت إلى أن المختفين تنقلوا إلى ليبيا ومنها إلى تركيا من أجل التسلل إلى سوريا. وأن فرع تنظيم القاعدة في ليبيا فتح معسكرين ـ على الأقل ـ لتدريب المتطوعين من المنطقة المغاربية ومصر والأوروبيين من أصول عربية، أحد هذين المعسكرين يوجد بمنطقة صحراوية قرب مدينة هون بوسط ليبيا، بينما يوجد الثاني في موقع يعتقد بأنه قريب من سهل عجلة جنوبي الجبل الأخضر شرقي ليبيا. وكشفت التحقيقات ذاتها عن أن عدداً من المغاربة والجزائريين تسللوا عبر تونس إلى ليبيا لتلقي التدريب، بعد أن تم تجنيدهم عبر مواقع جهادية إلكترونية. وأشارت التقارير الاستخباراتية إلى أن المسلحين الفرنسيين والمغاربيين ساهموا مع مئات الليبيين في تشكيل ما سمي بلواء الأمة الذي أسسه الإرهابي الليبي القريب من قطر مهدي الحاراتي في شمالي سوريا العام 2012، وأن أغلب المجندين الجزائريين والمغاربة والفرنسيين في تنظيم القاعدة تنقلوا إلى ليبيا بالتسلل عبر الحدود التونسية، ثم زوروا جوازات سفر ليبية تنقلوا بها إلى تركيا.

وفي 2013 أجرت صحيفة «ديبيش دو ميدي» الفرنسية حواراً مع رئيس الاستخبارات السابق (ايف بوني) تطرق فيه إلى تفاصيل قيام أطراف قطرية بتحشيد شبان من عدة دول عربية وأجنبية للقتال في سوريا بالعديد من الوسائل غير الأخلاقية، ومن ذلك تشكيل خلايا وشبكات نسائية.

السعودية: نوفر جميع التسهيلات لحجاج ومعتمري قطر

■ الرياض ـ وكالات

أعلنت وزارة الحج والعمرة السعودية، أمس، أنها ترحب بالحجاج والمعتمرين القطريين والمقيمين فيها، وتوفر لهم جميع التسهيلات.

وأصدرت وزارة الحج والعمرة السعودية، أمس، بياناً بشأن الحجاج والمعتمرين القطريين أوضحت فيه الخدمات المقدمة لهم وسبل وصولهم إلى الأراضي المقدسة.

وقالت: إنه «حرصاً على تمكين الراغبين في أداء مناسك العمرة من الإخوة الأشقاء القطريين، فإن الوزارة تؤكد أنه يمكنهم الاستمرار في أداء العمرة في أي وقت، وعبر أي خطوط باستثناء الخطوط القطرية، بما في ذلك الخطوط التي تنطلق من الدوحة مروراً بمحطات ترانزيت».

وأشارت الوزارة إلى أنه «أدى كافة المعتمرين القادمين للمملكة من مختلف دول العالم مناسك العمرة بكل يسر وطمأنينة لهذا العام بمن فيهم المعتمرون القادمون من قطر». وتابعت أنه «في ظل الوضع السياسي الراهن مع الدوحة، فإن السعودية ترحب بضيوف بيت الله الحرام من الحجاج والمعتمرين من مختلف دول العالم بما فيها قطر».

توفير التسهيلات

وقالت: إن الأمر يأتي اتصالاً بالبيان الصادر عن الحكومة السعودية بقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع السلطات القطرية وما تضمنه من توفير التسهيلات للحجاج والمعتمرين القطريين.

وأكدت أنه بوسع المعتمرين منهم الاستمرار في أداء العمرة في أي وقت وعبر أي خطوط، باستثناء الخطوط القطرية بما في ذلك الخطوط التي تنطلق من الدوحة مروراً بمحطات ترانزيت. وأضافت: «أما بالنسبة لأداء فريضة الحج فإنه يمكن للقطريين وللمقيمين في قطر ممن لديهم تصاريح حج من وزارة الحج والعمرة بالمملكة، ومن الجهة المعنية بشؤون الحج في قطر ومسجلين في المسار الإلكتروني للحج، القدوم جواً عن طريق شركات الطيران الأخرى التي يتم اختيارها من قبل الحكومة القطرية ويتم الموافقة عليها من قبل الهيئة العامة للطيران المدني في المملكة».

وأشارت إلى أن «قدومهم ومغادرتهم عبر مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة، ومطار الأمير محمد بن عبدالعزيز بالمدينة المنورة، فقط خلال موسم الحج لهذا العام، على أنه سيتم التأشير بدخولهم للحج والعمرة عبر المنافذ المذكورة سابقاً».

أذرع قطر تشعل إدلب السورية.. وفصائل تتحد للمواجهة

تحركات ضد «فتح الشام» للتخلص من الامتداد القطري

■ حلب ـ البيان

تفجر الشمال السوري في ريف إدلب أول من أمس في وجه التنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها هيئة تحرير الشام التي تضم «جبهة فتح الشام» (جبهة النصرة سابقاً) وفصائل إرهابية أخرى، وخرج المتظاهرون في إدلب رافعين شعار تسقط جبهة النصرة إلى الأبد، فيما ردت النصرة وبعض الفصائل بالرصاص الحي على المتظاهرين مما أوقع عدة قتلى. وتحركت العديد من الفصائل ضد «فتح الشام» في محاولة للتخلص من التطرف والامتداد القطري في هذه المدينة، بعد معارك قضى فيها ما يقارب 20 شخصاً معظمهم من المدنيين، فيما لوحظ انحسار سيطرة القاعدة والفصائل المتحالفة معه في اليومين الماضيين في إشارة على انحسار وخسارة النفوذ القطري هناك.

الخروج من المأزق

وسرعان ما شعرت "فتح الشام" بالهزيمة والقلق على مستقبل وجودها في مدينة إدلب وريفها، واندفعت لإنقاذ نفسها بالتعاون مع الاستخبارات القطرية وقدمت مبادرة للخروج من المأزق. وتنص المبادرة التي حصلت «البيان» على نسخة منها على تفويض ثلاثة أشخاص مخوّلين باتخاذ القرار نيابة عن الفصيل، على أن يُرجّح ثلاثة مستقلين آخرين القرارات المتفق عليها بين الطرفين، وتدعو إلى وضع رؤية ملزمة وشاملة، تراعى من خلالها الحقوق السياسية والعسكرية والمدنية للأطراف جميعا، خلال سبعة أيام من تاريخ بدئها.

وقد اعتبر ناشطون سوريون تحدثت إليهم «البيان» أن هذه المحاولات ما هي إلا التفاف على الشعب السوري من أجل استعادة التمكين على الأرض والرد على المدنيين بالعنف والقتل، لافتين إلى أن كل الفصائل الإسلامية في إدلب تعمل على تعزيز سيطرتها من أجل الانفراد بالحكم.

وأضافوا، أن «جبهة فتح الشام» تختبئ وراء الفصائل الأخرى، وتشكل حلفاء بالمال القطري من أجل فرض الهيمنة على مدينة إدلب، مؤكدين أنها تريد "كانتون" تحكم من خلاله السوريين. وانتقد الناشطون أي اتفاق يتم بين أحرار الشام وجبهة النصرة، معتبرين أن علم الثورة هو من يمثلهم وليست أية رايات أخرى.

العالم العربي غاضب من دعم قطر الأعمى للإرهاب

«هافينغتون بوست»: الدوحة لم تتعلم من التجارب السابقة

على الولايات المتحدة الضغط على قطر لتغيير سياستها

■ ترجمة ـ فاتن صبح

رأى مدير مركز السياسة الخارجية لمؤسسة التراث في واشنطن، ليوك كوفي، أن على الولايات المتحدة أن تضغط على قطر، وأن على الأخيرة أن تغير سياستها قريباً. وجاء في مقال للكاتب في موقع «هافينغتون بوست» الأميركي، أنه «لم تتكلل بالنجاح مساعي وزير خارجية أميركا ريكس تيلرسون لكسر الجمود المحيط بعلاقة قطر بجيرانها»، مشيراً إلى أنه «كلما طالت الأزمة، انعكست بالسوء على المصالح الأميركية في المنطقة». ورأى أنه «وإن كان على الولايات المتحدة أن تتخذ موقفاً محايداً في العلن للحفاظ على موقعها كوسيط، فلا بدّ للبيت الأبيض ووزارة الخارجية التحرك في السرّ لممارسة الضغط على قطر، ودفعها للتوصل إلى اتفاق مع جيرانها».

سياسة عدوانية

وأوضح أن «دول المنطقة أرهقت من دعم قطر المتواصل لجماعة الإخوان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومساندتها المريبة للفصائل المتطرفة في كل من سوريا وليبيا»، قائلاً إنه «لا يوجد من وسيلة لتجميل بشاعة المشهد القائم، وبالرغم من تشكيل قطر حليفاً لأميركا باستضافة قاعدة العديد، فإن ممارسات الدوحة الأخيرة، اتسمت بعدوانية السياسة الخارجية المضرة بمصالح الدول العربية المجاورة والولايات المتحدة على حدٍّ سواء. وإن عجز قطر عن وقف تلك الممارسات تحمّلها دون سواها مسؤولية الأزمة الدبلوماسية الأخيرة».

وأضاف الكاتب الأميركي، أنه «في ليبيا، كانت قطر عازمة على التخلص من معمر القذافي، وبدا واضحاً عدم اكتراثها بالطريقة أو بالجهة التي يتم ذلك من خلالها. ولا تزال قطر حتى اليوم تدعم جماعات على صلة بالجماعات المتطرفة كسرايا الدفاع عن بنغازي، في حين تصطف الدول المعتدلة مع الفريق خليفة حفتر، الذي أخذ على عاتقه محاربة خطر التطرف في ليبيا». وأشار كوفي إلى أن «قطر تدعم كذلك جماعات إرهابية في سوريا، ويزيد الوضع تعقيداً، لجوء عدد من القطريين إلى تمويل مجموعات متطرفة، وعجزت الحكومة القطرية عن كبح جماح مثل تلك الممارسات». وأعلنت مصادر الخزانة الأميركية في فبراير الماضي، عن «مواصلة إرهابي متمول موصوف بالعمل جهاراً من الداخل القطري».

دعم أعمى

ويوضح مدير مركز السياسة الخارجية لمؤسسة التراث في واشنطن، أنه «يتجلى مصدر الغضب الأكبر في العالم العربي، باستمرار دعم الدوحة الأعمى لحركات متصلة بجماعة الإخوان في المنطقة، لا سيما تلك التي انبثقت عن أحداث الربيع العربي منذ عام 2011. ولا ترى الدوحة في الأمر المقلق لجيرانها أي خطأ، لا سيما أن علاقة صداقة وثيقة تربط بين الأمير حمد بن خليفة وأحد الرموز الدينية النافذة للإخوان، متمثلة بيوسف القرضاوي، المقيم بقطر منذ عام 1961، إذ عمدت قطر في تلك الأثناء إلى تأمين منصة لبث إيديولوجيات الإخوانيين عبر «جزيرتها» الإعلامية». ويعتبر الكاتب أن قطر يبدو أنها «لم تتعلم من التجارب السابقة في علاقاتها مع جيرانها العرب، وتصعّب على نفسها والعالم الأمور، وتضمن برعونتها ألا تتحسن علاقاتها مع الجوار هذه المرة قريباً». ولا يزال مبكراً الحديث عن كيفية انعكاس التحركات الدبلوماسية على علاقة الولايات المتحدة بقطر، بحسب كوفي، الذي يذكر أن الروابط العسكرية الأميركية في المنطقة معروفة بالبراغماتية والمرونة. وتشير أفضل السيناريوهات إلى توصل قطر وجيرانها إلى حلّ متفق عليه للأزمة الراهنة، بحسب ما يرى. وتعتبر منطقة الشرق الأوسط اليوم بأمسّ الحاجة للاستقرار، لا سيما بعد ما شهدته من فوضى وسفك دماء أعقبا مدّ أحداث «الربيع العربي».

نقل القاعدة الأميركية

أكد مدير مركز السياسة الخارجية لمؤسسة التراث في واشنطن، ليوك كوفي، أنه "يجب ألا نخدع أنفسنا بالاعتقاد أن قطر كانت تعمل بالتوافق مع المصالح الأميركية على امتداد الأعوام الماضية، بالرغم من كونها حليفتها، في فترة استضافتها لممولي الإرهاب. إلا أن الأمور لم تنجح»، ويؤكد أنه «لا بدّ من نقل قاعدة العديد، حيث توجد أماكن أخرى كثيرة ستسرّ باستضافة قاعدة أميركية أساسية تكون أكثر اصطفافاً مع مصالح الولايات المتحدة في المنطقة».

الاحتياطيات عاجزة عن إنقاذ الريال في الأجل الطويل

الاقتصاد القطري يندفع نحو السقوط

بنك أوف أميركا يتوقع نزوح 35 مليار دولار من القطاع المصرفي

الصندوق السيادي نحو تسييل أصول لحماية الاحتياطيات

نزوح 6 مليارات دولار من قطر في يونيو

القطاع المصرفي غير مؤهل للصمود أمام المقاطعة

أسواق الأسهم تتكبد أكبر خسارة منذ 2010

■ عواصم - الوكالات، دبي - وائل الخطيب

يندفع الاقتصاد القطري بقوة نحو السقوط حيث أكدت مؤسسات وتقارير عالمية أن الاحتياطيات القطرية لن تساند الريال في الأجل الطويل وأنه يتجه نحو الهاوية وأن القطاع المصرفي لن يتمكن من الصمود طويلاً أمام المقاطعة العربية لاسيما بعد نزوح نحو 6 مليارات دولار من الدوحة في شهر واحد. ويتوقع بنك أوف أميركا نزوح نحو 35 مليار دولار من النظام المصرفي القطري حال سحب دول عربية خليجية أخرى ودائع وقروض وفقاً لوكالة رويترز، فيما كشف مصرفيون وصناديق تحوط بأن الاحتياطيات المالية لهذا البلد الخليجي الصغير لن تكون كافية للدفاع عن عملته الريال في الأجل الطويل. وبحسب «بيزنس انسايدر» تكهنت بعض البنوك وصناديق التحوط أن الاحتياطيات المالية في قطر، قد لا تكون سائلة بما فيه الكفاية للدفاع عن عملتها على المدى الطويل. وأكد خبراء مصرفيون عدم قدرة القطاع المصرفي القطري الصمود أمام المقاطعة العربية، مؤكدين أنه سينهار فور سحب الحكومة ودائعها المحلية لتمويل العجز التجاري والاقتصادي.

وأظهرت بيانات رسمية أن صافي الاحتياطيات الدولية لدى المصرف المركزي القطري بما في ذلك الذهب، بلغ 126,7 مليار ريال «35 مليار دولار» في نهاية مايو.

نزوح الأموال

وأوضحت البيانات نزوح 6 مليارات دولار من قطر خلال يونيو الماضي وهذا يعني أن الاحتياطي القطري يبلغ الآن نحو 29 مليار دولار فيما تشير النظرية الاقتصادية إلى أن الإبقاء على ربط الريال القطري بالدولار يتطلب احتياطيات لدى المصرف المركزي تعادل قاعدة النقد في البلاد، أي 17 مليار دولار ومن ثم قد يكون لدى البنك المركزي نحو 13 مليار دولار يمكنه المناورة بها وهذا يعني أن جهاز قطر للاستثمار - الصندوق السيادي يملك 300 مليار دولار- ربما يحتاج إلى تسييل جزء من أصوله قريباً لتعزيز احتياطيات المصرف المركزي.

وبينت تقديرات إمكانية تراجع إيداعات الأجانب المقيمين في قطر من مستواها القياسي التي سجلته في إبريل 2017، وفقاً لجاربيس إراديان كبير الاقتصاديين لدى معهد التمويل الدولي.ولعدم الثقة بمستقبل الاقتصاد القطري، أوقف بنك «هاليفاكس بنك أوف سكوتلاند» البريطاني و3 من أكبر مراكز الصرافة في المملكة المتحدة وهي«ترافيليكس» و«توماس إكسشينج» و«يوروتشاينج»، شراء الريال بسبب انخفاض قيمته. وحاول البنك القطري المركزي تثبيت الريال بقيمة 3,64 للدولار الواحد، ولكن قيمته سرعان ما انخفضت إلى 3,76 ريالات للدولار، وفقاً لتقارير وكالة «بلومبيرج» الاقتصادية.

خفض النمو

وأظهر استطلاع أجرته «رويترز» أن الأزمة الدبلوماسية بين قطر وجيرانها دفعت خبراء الاقتصاد لخفض توقعات نمو الاقتصاد القطري. وخفض 12 خبيراً استطلعت رويترز آراءهم متوسط توقعاتهم لنمو الناتج المحلي الإجمالي القطري في العام الحالي إلى 2,3٪ من 3,5٪ في استطلاع سابق قبل المقاطعة وتم خفض توقعات النمو للعام المقبل إلى 3,1٪ من 3,7٪.

ودفع قرار الإمارات والسعودية ومصر والبحرين قطع العلاقات الدبلوماسية وخطوط النقل مع الدوحة لدعمها الإرهاب الكثير من البنوك الأجنبية لتقليص أعمالها مع قطر.

وخفضت مؤسسة التصنيف الدولية «موديز» نظرتها المستقبلية لقطر إلى سلبي، وأبقت تصنيفها الائتماني المتراجع بلا تغيير عند Aa3 .

وذكرت المؤسسة ان مخاطر مالية تحيط باقتصادها بعد مقاطعة عدة دول عربية للدوحة، بسبب دعمها الإرهاب.

قلق المستثمرين

ويتخوف رجال أعمال عرب وأجانب يستثمرون في قطر وفقاً لصحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية، من تأثر سمعة مؤسساتهم وشركاتهم المالية نتيجة الارتباط بأي كيانات قطرية متورطة في تمويل الإرهاب.

وقالو إن تكاليف الاستثمار في البلد الخليجي الصغير أصبحت مرتفعة للغاية، بعد مقاطعة الدوحة لدعمها الإرهاب.

وحسب رجال الأعمال الذين يستثمرون في قطاعات مختلفة «تعرضت العديد من مشروعاتنا لخسائر نتيجة ارتفاع مصروفات النقل ما أفقد المشروعات ربحيتها».

وتعرض المستثمرون بالسندات والعملة والأسهم القطرية لخسارة كبيرة وذلك بتراجع قيمة سوق الأسهم بما يقدر بنحو 11 مليار دولار وهي أكبر خسارة يشهدها سوق الأسهم القطرية منذ عام 2010.

شركات أجنبية

ودفع غموض الاقتصاد القطري العديد من الشركات المشاركة في بناء منشآت مونديال 2022 الذي تستضيفه الدوحة خطة طوارئ لمغادرة قطر تحسباً لفرض عقوبات إضافية، بخلاف غموض مستقبل الاستثمار هناك على خلفية المقاطعة التي فرضتها عدة دول عربية لدعم الدوحة للإرهاب، وفقا لصحيفة «تليجراف» البريطانية.

وأدى ارتباك الأوضاع في قطر إلى تعليق شركة كوسكو الصينية للملاحة البحرية خدمات الشحن إلى قطر، مشيرة إلى «غموض» الوضع بعد أن قطعت دول عربية العلاقات مع الدوحة وفرضت قيوداً على الموانئ. وتنضم بذلك رابع أكبر شركة في العالم للملاحة البحرية لشركة «إيفرجرين» التايوانية وشركة «أوكل» في هونج كونج في تعليق الخدمات بعد أن قطعت السعودية والإمارات ومصر والبحرين العلاقات مع قطر لدعمها الإرهاب.

وأعلنت وكالة «ستاندرد آند بورز» العالمية، خفض التصنيف الائتماني لشركة قطر للبترول التي تديرها الحكومة القطرية من AA إلى AA- بعد المقاطعة العربية للدوحة. وقال العضو المنتدب لشركة هيرو للصناعات الغذائية المصرية التابعة لهيرو السويسرية محمود بزان، إن الشركة أوقفت تصدير منتجاتها إلى قطر بعد قطع عدة دول عربية العلاقات معها.

تكلفة التأمين

وزاد على إثر ذلك تكلفة التأمين على ديون قطر بينما هبطت سنداتها السيادية الدولارية استحقاق 2026 إلى أدنى مستوياتها في 5 أشهر ونصف الشهر.

وتراجعت سندات قطر السيادية الدولارية الدولية استحقاق 2026 بمقدار 0,2 سنت للدولار إلى 97,257 سنتاً مسجلةً أدنى مستوياتها منذ أوائل يناير.

ارتفاع التكلفة يفاقم معاناة الشركات

■ دبي-أشرف رفيق

قالت صحيفة «فاينانشال تايمز» إن الشركات العاملة في قطر تزداد معاناتها من ارتفاع التكلفة.

وأضافت أنه من شركات المقاولات إلى المؤسسات المالية، فإن غالبية الشركات تعاني منذ مقاطعة السعودية والإمارات والبحرين ومصر لقطر وإغلاق المنافذ الحدودية والموانئ والمطارات في الدول المقاطعة أمام الشاحنات والطائرات والسفن القطرية.

ونقلت «فاينانشال تايمز» عن أحد المقاولين قوله إن قطر اعتادت أن تكون مربحة لرجال الأعمال لكن الآن ارتفعت التكلفة بشكل كبير مما يعصف بالربحية ويضر بمناخ الأعمال.

وتساءل نحن نحصل على مدفوعات حالياً، لكن إلى أي مدى سوف يستمر ذلك، وماذا عن المستقبل؟.

يشعر رجال الأعمال في قطر بالضيق، خاصة الشركات التي تحتاج إلى استيراد مواد بناء، فهي تواجه ارتفاعاً في تكلفة النقل بعد قطع الطرق الجوية والبرية والبحرية بين السعودية والإمارات والبحرين من ناحية وقطر من ناحية أخرى.

وقالت الصحيفة إن ميناء جبل علي في دبي، كان أهم قاعدة للنقليات والبضائع المتجهة إلى قطر، لكن هذه القاعدة مغلقة حالياً أمام السفن المتجهة إليها حتى إشعار آخر.

ارتفاع التكلفة

وتقوم شركات المقاولات حالياً بنقل السلع والبضائع اللازمة لها من عمان إلى قطر، وفي هذا ارتفاع للتكلفة.

وقال أحد الدبلوماسيين إن الأزمة شجعت الشركات على التفكير في إعادة الهيكلة لفصل عملياتها في قطر عن عملياتها في الإمارات وهناك شركات أخرى تخلت عن أعمالها في قطر. ونقلت بعض الشركات التي تقدم خدمات لعملاء في قطر، عملياتها المخصصة لخدمة قطر إلى أوروبا، لكن هذا الخيار ليس متاحاً أمام كل الشركات، بسبب الارتفاع الكبير في التكلفة.

عدد منها يتكبد خسائر «مليارية» في الربع الثاني

المقاطعة تضيّق الخناق على بنوك قطر

توفير السيولة التحدي الأكبر أمام القطاع المصرفي

■ دبي – أشرف رفيق

تستمر المقاطعة الخليجية في تضييق الخناق على البنوك القطرية، وفق ما قالته صحيفة «تايمز أوف إنديا»، فيما كشفت نتائج البنوك والشركات المدرجة في بورصة الدوحة عن تعرضها لخسائر جسيمة خلال الربع الثاني، بعد تضرر أعمالها من المقاطعة العربية، حيث تكبدت خسائر «مليارية»، وسط توقعات بتواصل نزيف الخسائر الأشهر المقبلة.

وأضافت «تايمز أوف إنديا» أن الودائع في البنوك القطرية الرئيسة في الربع الثاني من العام، غير أن تلك الودائع لم تعوّض الخسائر في السيولة النقدية في الأشهر التالية بعد مقاطعة السعودية والإمارات والبحرين، بسبب اعتمادها الكبير على المصادر الخارجية في التمويل، وفق ما قاله محللون ووكالات تصنيف عالمية.

■ بنوك قطر تواجه مشكلة نقص السيولة | رويترز

سيولة

وقال محمد داماك، المحلل الأول في «ستاندارد أند بورز»، إن التحدي الأكبر الذي يواجه البنوك القطرية هو توفير السيولة موضحاً أنه إذا استمرت المقاطعة فترة أطول ربما يزداد توتر المستثمرين وتواجه البنوك تدفقات نقدية للخارج.

وقدّرت وكالة «فيتش» العالمية أن الغالبية العظمى من الودائع الخليجية في قطر تأتي من السعودية والإمارات، وهم يسحبون هذه الودائع، وفق ما قاله ريدموند رامسدال، المدير في قسم البنوك في وكالة «فيتش».

وقد خرج نحو 6 مليارات دولار من الودائع من البنوك القطرية خلال الشهر الماضي، وفق ما قاله محافظ البنك المركزي القطري في وقت سابق، وخرجت مبالغ مقدارها 10,4 مليارات ريال قطري من بنوك قطر الإسلامي ومصرف الريان والبنك الخليجي التجاري.

وذكرت «أرقام كابيتال» أن قرار الحكومة ضخ أموال في البنوك القطرية يرجع أساساً إلى اعتماد البنوك على مصادر تمويل خارجية.

وكانت بنوك قطر الوطني والمركزي القطري والقطري الدولي تتوقع تدفق 57٪ و50٪ و30٪ على الترتيب من مصادر خارجية من إجمالي مصادر تمويلها.

تمويلات

وكانت البنوك القطرية تعتمد تاريخياً التمويل الحكومي والشركات المرتبطة بالحكومة، لكن تراجع أسعار النفط منذ عام 2014 وسحب بعض الودائع الحكومية من البنوك أديا إلى متاعب ومشكلات لبعضها، وبالتالي لجأت إلى مصادر خارجية للتمويل، وتصل نسبة التمويلات من بنوك غير محلية إلى 25٪ من إجمالي التمويل المصرفي، أكثر من نصفها من مصادر خليجية والبقية من مصادر آسيوية وفق إحصاءات «فيتش». وأضافت الوكالة أن 60٪ من الودائع المصرفية القطرية، من الداخل والخارج، تستحق خلال 3 أشهر.

وتقول البنوك القطرية إن الودائع من مصادر داخلية، حتى قبل أزمة القطاع العام، كانت صغيرة جداً مقارنة باحتياطيات الدولة البالغة 340 مليار دولار ويتوقع المحللون مزيداً من المشكلات التي تنتظر البنوك القطرية.

ونقلت عن شيراديب جوش، محلل البنوك في سيسكو البحرين: «نتوقع تحديات كبيرة أمام البنوك القطرية التي تعتقد أن الحكومة سوف تستمر في تنفيذ مشاريعها لاستضافة مونديال 2022».

خسائر

إلى ذلك، تواصل المصارف والشركات القطرية تكبد خسائر مالية جسيمة بعد مقاطعة دول خليجية وعربية للدوحة، بسبب سياساتها الداعمة للإرهاب وإصرارها على تلك السياسات.

وقلّص الكثير من البنوك الأجنبية أعماله مع قطر منذ قطع تلك الدول علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة القطرية.

وأظهرت نتائج أعمال البنك التجاري القطري هبوطاً صافي أرباحه 58,4 ٪ في الربع الثاني هذا العام وكما أظهرت بيانات قطر الإسلامي تراجع الودائع بنحو مليارين دولار في الربع الثاني من 2017.